

ثورة تطهير النفوس



محمد عبده سفيان

أعمال الفوضى التي تشهدها بعض مؤسسات الدولة تحت مبرر اجتثاث الفساد هي مطالب حق أريد بها باطل لأن اجتثاث الفساد لا يمكن أن يتحقق من هذه أو تلك المؤسسة بإبعاد مسؤوليها الأول، لأن الفساد لا يتمثل في شخصه فقط وإنما أصبح يشعشع في كل زاوية داخل المؤسسات والجهات المختلفة، ولذلك فإن اجتثاث الفساد لا يمكن أن يتم بإبعاد هذا أو ذلك المسؤول وإنما سيتم من خلال تفعيل الرقابة الرسمية والشعبية وتحويل قضية مكافحة الفساد إلى ثقافة متأصلة في وجدان وضمير جميع أبناء الشعب بحيث يصبح كل مواطن هو الرقيب الأول على نزاهة العاملين في مختلف مرافق الدولة مسؤولين وموظفين على حد سواء.. فيجب أن يحول موضوع مكافحة الفساد إلى سلوك عملي ونضال يومي يمارسه كل مواطن شريف في أقواله وأفعاله أما أن يتم المطالبة باجتثاث الفساد كل واحد ينظر إلى الموضوع من زاوية مصالحه الشخصية أو الحزبية فتلك مصيبة كبرى على المصلحة العامة.

لا يمكن اجتثاث الفساد أو حتى الحد منه إلا إذا تم التخلي عن ثقافة الوساطة والمسبوبة والرشوة وسواء في التوظيف والترقيات والتعيينات أو في اتخاذ القرارات العامة أو حل المشكلات وإنهاء الخلافات التي تحدث بين المواطنين، إذ يجب ترسيخ ثقافة احترام الأنظمة والقوانين والالتزام بها وأن يقبل الجميع أن يكونوا سواسية أمام الدستور والقانون بدون استثناء الرئيس والمرؤوس على حد سواء عندما فقط يستحق المواطنية المتواضعة وستقام الدولة المدنية الحديثة وسيتم اجتثاث الفساد.

قبل أن نثور ضد الفساد في المؤسسات نحن بحاجة إلى أن نثور ضد أنفسنا الأمانة بالسوء وأن نطهر قلوبنا ونقيها من الأدران ويجب أن نحاسب أنفسنا ونحكم ضمائرنا ونراقب الله في كل أعمالنا وأقوالنا وأفعالنا.. أما أن نطالب باجتثاث الفساد بالصراخ بأفواهنا بينما نحن نمارسه في السر والعلن فنحن ممن قال فيهم المولى العلي القدير في محكم كتابه الكريم: «كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون» صدق الله العظيم. نحن من المطالبين بالحقوقية وضد الفساد والمفسدين ولكن يجب أن نسلك الطرق الصحيحة والسليمة لتحقيق المطالب المشروعة واجتثاث الفساد والمفسدين، فالمطالب الحقوقية يجب أن نحصل عليها بحسب الدستور والقوانين النافذة وعبر اللجوء إلى السلطات المعنية سواء المحلية أو التنفيذية «الحكومة» أو التشريعية «مجلس النواب» أو القضائية التي تعد هي المرجعية لكل السلطات باعتبارها سلطة مستقلة لا سلطان عليها.. وأما اجتثاث الفساد والمفسدين فيتم ذلك عن طريق تقديم ملفات الفساد والمفسدين إلى الجهات المعنية «الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، نيابة ومحكمة الاموال العامة» ونشر تلك الملفات عبر الصحف ووسائل الإعلام المختلفة.. أما ما يحدث اليوم من فوضى في بعض المؤسسات وبجدة مكافحة الفساد فهو تخريب منظم ومتعمد ومقصود لتدمير مؤسسات الدولة وإدخال الوطن والشعب في دوامة فوضى لا نهاية لها.

إدعاء الثورية على حساب الحقوق المشروعة للشباب

نبرة الذاتية والمطالب الشخصية، فعلى سبيل المثال أحدهم يقول إنه طالب بتمليك مساحة من الأرض لأنه (...). وآخر يقول إن له أحقاداً شخصية مع المسئول الفلاني، وهي جميعها فضائح شخصية، لا يمكن أن تعبر عن فكر مستنير على الإطلاق لأن جميع أولئك المتدافعين نحو الفوضى على أتم الاستعداد لتدمير البلاد والعباد من أجل الانتقام لفشلهم وقد رهنوا أنفسهم للشيطان، واستغلوا المطالب الحقيقية والدستورية للشباب المستنير.

إن الواجب يحتم على الكافة كشف الحقائق وإظهار الأسباب الخاصة التي تقف خلف دعاة الدمار والخراب، والعمل على تبصير الناس وتوعيتهم بأهمية الأمن والأمان من أجل يمن آمن ومستقر ومتطور وموحد وخال من الحرية وهي تدرك خلفيات أولئك النفر وقضاياهم الخاصة، بل إن أولئك النفر قد فضحوا أنفسهم عبر وسائل الإعلام عندما أظهروا



د. علي مطهر العثري

الامر الذي جعل الآخرين يقفون في وجه من يريد تدمير المؤسسات. إن الأمر لا يقتصر على محاولات الانقضاض على المؤسسات وإنما أولئك الذين ينظرون للأزمة السياسية تحت مسمى الثورة، فلو كانت وسائل الاعلام مهنية وموضوعية ومنهجية وتحترم شرف المهنة ولما قبلت تنظير أصحاب القضايا الشخصية الذين يريدون أن يجعلوا من اليمن ساحة للانتقامات الشخصية نتيجة لعدم تلبية مطالبهم غير المشروعة. لقد أظهرت وسائل الاعلام المحلية والخارجية عناصر الخقد والكراهية بصورة الإبطال الذين يحرصون على الحرية وهي تدرك خلفيات أولئك النفر وقضاياهم الخاصة، بل إن أولئك النفر قد فضحوا أنفسهم عبر وسائل الاعلام عندما أظهروا

للتعبير عن ذاتهم فرقبوا الموجة وتذافعوا نحو الفوضى بهدف الانتقام لفشلهم، لأنهم يعرفون حقيقة حياتهم المليئة بالإخفاقات، وبذلك الفعل غير السوي حاولوا إبطاء الحقوق المشروعة للشباب المستنير. إن دراسة علمية وموضوعية لحالات العديد من الذين يحرصون على الفوضى ويفعلون باتجاه التخريب والتدمير سواء عبر المؤسسات أو الأحزاب والتنظيمات السياسية أو منظمات المجتمع المدني، ستظهر مصداقية فرضية: أن الفشل وحجب الانتقام هو دافعهم لفعل التخريب والتدمير.. بل إن بعض المؤسسات قد أدركت ذلك واستطاعت أن تكشف أسرار الذين يتدافعون للفوضى العارمة وصارحتهم أمام الآخرين بذلك الفشل

إنهم يحرقون المراحل؟!!

ويطرح مخارج لمشكلاتنا التي نعاني منها كثيراً وأن يكون قدوة في محاربة السلبيات.. حسبنا الله ونعم الوكيل.

رسائل بـ S.M.S

الأولى: إلى من يهجم الأمر في الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام وبالأخص قطاع الفكر والثقافة والإعلام نبعتها إليهم وكلنا رجاء وأمل في دعم وإسناد مشروعنا الجديد «المسيلة نت» ونلقون لقراء المسيلة انتظروا قريباً «المسيلة نت».

الثانية: جاءت من الأخوة الأعزاء في سيئون العريضة الزملاء الصحفيين يشكون فيها وصول أعداد قليلة من صحيفة المسيلة الأسبوعية، وبهذا نشكر الزملاء على تفاعلهم ونحل هذا إلى عناية الأخوة في مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر التي توزع صحيفة «المسيلة» في مختلف محافظات الجمهورية ونطلبهم بزيادة الأعداد المخصصة لمديريات الوادي والصحراء.

* مدير تحرير صحيفة «المسيلة»



صلاح احمد العجيلي

بل أصرت حكومة باسندوة على فتح شبكة سبافون كتعويض لها عما خسرت، ونسيت أو تجاهلت للمواطنين وضمان تقديم خدمات لهم ليست متقدمة بل بما كانت عليه سابقاً؟! < أكتب هنا اليوم لأرضض التلميحات الإعلامية التي يحتاجها بعض تاجران أو مسؤولينا في محافظة حضرموت الذين يرون في صورهم رسالة من نوع ما لا بد أن تبرز، ولا قامت القيامة لديهم! > ولدينا نماذج عدة يكتب عنهم أحد الزملاء الصحفيين وكان به متخصص في هذا النوع من الكتابات وهو معروف للجميع نتمنى أن يراجع كتاباته أو يتراجع عما سلكه من كتابات سيما وهو يجب أن يكون قدوة لأنه يمثلنا في نقابة الصحفيين اليمنيين! < كنت أتمنى أن يكتب هذا الزميل العزيز - الذي أرجوه أن يحفظ قلمه كلما جف جيبه - عن رؤية عميقة لليوم وللغد! >

هل المطلوب من السياسي أن يكتب مقالات تؤكد أنه مع النظام؟! أم المطلوب من السياسي أن يؤكد بالضرورة أنه مع شباب التغيير مثلاً أو مع الحراكين الذين يحرقون «البطاقات» المنتهية الصلاحية «أصلاً» وكانني بهم أرادوا أن يكيدوا للقاضي الحكيم وزملائه في اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء من غير أن يعلموا أن هذه «البطاقة الانتخابية» لم تعد ذات جدوى وأن بإمكان الناخب أن يدلي بصوته بدون بطاقة؟! بمجرد أن يحمل بطاقة شخصية! < إنهم يحرقون المراحل لأنهم متعودون أصلاً من زمان على مراحل «الحرق» والاحتراق الجماعي في مجزرة ١٣ يناير ١٩٨٦م التي حولوها للاحتفاء «سبحان الله».. وهل يجب أن نكتب لنحرق المراحل؟ ومعها نحرق أعضائنا! أنا هنا لرفض سياسة حكومة الوفاق التي قدمت في أولوياتها السبت «راحة» وتركت الخبيث ما بين اليمين، وتجاهلت معاناة الناس جراء الأزمة السياسية الخائفة وعيشة الظلام الدامس في صنعاء وغيرها من المحافظات، ومنت تلح على وزير الاتصالات لفتح شبكة سبافون التي لم تلتزم بدفع الضرائب للحكومة بمبلغ تجاوز (٧) مليارات ريال وأكثر

عجيب ومشهد ما يحدث

الحكومية وتجاوزت هذه المليشيات الحدود إلى الاعتداء بالضرب على قيادات المؤسسات ومنعها من مزاوله مهام أعمالها معتقدين أن تلك الخطوات الفوضوية ستوصلهم إلى تدمير هذه المؤسسات التي هي من منجزات الثورة والجمهورية والوحدة المباركة.. ولعل الأدهى والغريب في نفس الوقت أن الخطاب الإعلامي في ظل حكومة «الوفاق» قد انحرفت إلى زاوية خطيرة تهدد الوحدة الوطنية، فجهاز اعلامي حكومي يجمد الانفصال في الجنوب وآخر يركز باهتمام على ما يجري في ساحات الفوضى التي اسموها «الاعتصامات» التي جانب حجب نشر أخبار فحامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر بحجة كاذبة يضحكون بها على أنفسهم أن صلاحياته انتهت.. كل ذلك يجري والوفاق لا يحرك ساكناً، بل كما قال رئيس الحكومة باسندوة: «يحدث ذلك نتيجة التراكمات» ولا نعرف بالضبط ما هذه التراكمات التي ظهرت فجأة.. العالم يراقب والمؤتمر الشعبي لديه خيارات عدة.. افهموا ذلك!!



إقبال علي عبدالله

بات من المؤكد أن مليشيات النفاق المشترك لا تريد إنهاء الأزمة السياسية التي تطعن بالبلاد منذ قرابة العام.. هذا ليس اعتقادي الشخصي وقراءاتي للشاهد على أرض الواقع بل هو اعتقاد تحليل الكثير من المراقبين السياسيين في الداخل والخارج، ولا أبالغ لو قلت إن هذا الاعتقاد ساد يشمل غالبية أبناء شعبنا.

من الواضح أن عصابة المشترك وشركاءهم كانوا واضحين في هذا الامر وما اندفاعهم على توقيع المبادرة الخليجية والبيتها التنفيذية المزممة مع المؤتمر الشعبي العام وحلفائه في الثالث والعشرين من نوفمبر العام المنصرم في العاصمة السعودية الرياض وبرعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وبحضور خليجي ودولي.. أقول ما اندفاعهم للتوقيع كما يتضح الآن هو الوصول للسلطة من خلال توسعهم للحكومة «حكومة الوفاق الوطني».. ولعل مشهداً أو مشاهد عدة تؤكد ذلك أبرزها أن عصابة المشترك

والاشقاء والاصدقاء.. بل نقول لتأكيد ما أشرنا اليه بأن عصابة المشترك غير ملتزمة بالمبادرة المشتركة اليوم في العديد من المؤسسات المدنية والعسكرية وهو مشهد ظهر وتجلي بعد تشكيل (حكومة الوفاق الوطني).. فدعت هذه الأحزاب مليشياتها إلى الفوضى والتخريب في هذه المؤسسات وهي مرافق خدمية ترتبط بحياة المواطنين وذريعة هذه الفوضى والبطالة الادعاء «باعد الفاسدين» والمقصود كما هو واضح إبعاد كوادر المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف والكفاءات الوطنية من قيادة هذه المؤسسات كما هو واضح في بعض المؤسسات الاعلامية



زاوية حارة

فيصل الصوفي

عن قائد الحرس الجمهوري وخصومه

زمع الشيخ حميد الأحمر أن ودائع الرئيس علي عبدالله صالح في البنوك ستين مليار دولار.. وهذا السخف الذي يتساختف به أعد خصوم الرئيس من باب السخافة السياسية يجد له زبائن الشائعات فسحة في رؤوسهم، ولا يجربون نقد القول وصاحب القول، أو فحص السخافة بأسئلة مثل: هل يعقل أن أرصدة الرئيس في البنوك بلغت تين مليار دولار؟ من أين له جمع الملياري دولار في السنة لحسابه الخاص بينما كانت الميزانية العامة للدولة خلال معظم سنوات حكمه لا تزيد عن مليار دولار في السنة الواحدة.. هل موارد البلاد المالية تسمح لأفسد فاسد أن يجتزئ منها هذا المبلغ؟ هذا غير ممكن.. وبالطبع فإن رئيس جمهورية في اليمن أو غيرها لا بد أن له أرصدة بنكية خاصة.. ولكن المبالغة في أحجامها يجب إخضاعها للعقل، فقد قيل إن أرصدة مبارك ثمانين مليار دولار وقيل أربعين وعشرين مليار وقيل أدنى من ذلك في حمى الخصومة وقيل مثل ذلك عن زين العابدين بن علي ولم يصح شيء من ذلك.

> الأطراف التي تشن بالريثس لأسباب وأهداف معروفة في نفسها التي تشن بقربابته ولذات الأسباب والاهداف أيضاً، كما هو الحال بالنسبة لقائد الحرس الجمهوري أحمد علي عبدالله صالح الذي داب خصومه أحمد الذين أئتمتهم وكلفهم بإيداع أمواله وشركات وعقارات وأرصدة في أنحاء العالم، والطريف في الأمر أن خصوم أحمد علي عبدالله صالح غير حادقين في سبب الأشاعات والأخبار الكاذبة التي تستهدفه، فمن جهة يذكرون أرقاماً محددة وبالذات، ويسمون مسميات، وكانهم كانوا وكلاء أحمد الذين أئتمتهم وكلفهم بإيداع أمواله ومتابعة مصالحه واطلعوا منه على كل صغيرة وكبيرة!

عورات خصوم أحمد علي عبدالله صالح مكشوفة.. والتناقض الذي أشرنا اليه قبل قليل يمثل عورتهم الصغرى.. أما عورتهم الكبيرة فتتمثل في محاولاتهم لتشويه صورة نقية وواضحة لمواطن وقائد عسكري لا يبارى، والنيل من مؤسسة عسكرية أنموذجية وطنية هو مؤسسها وقائدها اسقطت كل المشاريع غير الوطنية وصمدت أمام أعنى الرياح واختبرت في أقوى الفتن، واثبتت أنها ضمانة وطنية للاستقرار والمشروعية الدستورية، ومع ذلك يسمونها «الحرس العائلي»!

> قانون تكافؤ الفرص لم تظهر فعاليته في عهد الرئيس علي عبدالله صالح مثلما ظهرت في النطاق الضيق القبلي والعائلي.. على محسن الاحمر وأحمد علي عبدالله صالح وحيد الاحمر ويحيى محمد عبدالله صالح وأخوه طارق وآخرون من القبيلة والعائلة هم من صناعة الرئيس وتباروا في إطار ذلك القانون، ولكن المحصلة كانت غاية في المفارقة، وظف اللواء علي محسن والشيخ حميد الاحمر واضرابهما نفوذهم لكسب غير المشروع وصاروا نجوماً في مجال المقاولات والشركات متعددة الأغراض والفساد وتدمير بنية الدولة لحساب المشروع القبلي وإنهاء الطبقة الوسطى والتماهي مع التخلف والإرهاب، بينما اتجه الطرف الآخر وفي مقدمتهم أحمد علي عبدالله صالح نحو بناء المؤسسات وتدعيم دولة القانون ومكافحة الفساد وتقوية مشروع الدولة المدنية ومحاربة الارهاب.

ولذلك يمكن فهم أهداف خصوم أحمد علي عبدالله صالح ومن يقف إلى جانبه، الفاسدون الكبار المذكورون عورتهم واضحة.. الطعن في أعراض الشرفاء والأقل فساداً المحتملون، لأن الفاسدين الكبار غير قادرين تقبل رؤية أحمد علي وهو يتصرف كرجل دولة.

عندما يلعب الحمقى بالنار!!

حزب الإصلاح الأخواني من التفاف فاضح على المبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن رقم (٢٠١٤) وجهود المجتمع الدولي والإقليمي الرامية لإخراج اليمن من عنق زجاجة الأزمة التي تسبب فيها هؤلاء المغامرون والانتقاليون والتوريون الشوفينيون وعربابوهم، والذين مازالوا مصرين على تدمير ما تبقى من المعبد على رؤوس الجميع.

قال الشاعر:

(كل الدروب - هنا-

إلى روما تؤدي

والنخاب تعوي،

وسفاكو الدماء يقامرون

بما تبقى من رصيد)

عبد الوهاب البياتي

خزينة الدولة عندما غادر مآليتها تحتوي على (٤,٧٢٢,٠٠٠,٠٠٠) دولار، وأن العجز المالي للحكومة للعام ٢٠١١م يكاد يقارب عجز العام ٢٠١٠م على الرغم مما شهدته اليمن من خراب ودمار.. هذا الأمر الثاني يقال حوله إن رئيس الحكومة وعد (عرايه) الخفي والذي يصغره باريعين عاماً بأن يوكل إليه مقاوله مد أنبوب النفط السعودي إلى أحد موانئ حضرموت في حال موافقة الحكومة وتصديق مجلس النواب على ذلك، في حين يتبرد عليه وزير العدل في حكومته ويتعنت في الحضور لمجلس النواب لقراءة مشروع الحصانة التي أعدته وأقرته حكومته تنفيذاً للمبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية..

ما تقدم هو مجرد مواقف على سبيل المثال وليس الحصر لبيدات اللعب بالنار لدى هؤلاء الحمقى كمخرجات لما يخطط له كبيرهم



علي عمر الصيغري

دول الخليج في أول زيارة خارجية إليهم، فلم يطالعه الطبع بهذا إذ نازعته خلائقه إلى الطبع القديم، فقد استغفر مشاعرنا، ورفع مستوى الإدريائيل في دم وزير مآلينا السابق نعمان الصهبي، عندما قال لأحد هؤلاء إن حكومته تسلمت خزينة الدولة فارغة مما حدا بالصهبي أن يفند على النور هذا المزعم ويوضح، ويشهادة البنك الدولي، أن

حيث أمضى في ساحلها قرابة الثلاثة أيام متنقلاً بين موانئ «خلف» و«بروم» و«الشحر» وجه بإعادة النظر في مشاريع هذا الميناء، أو السماح لمشاريع في ذلك الميناء الذي مازال بدوره مشروعا استراتيجياً، أو قطع وعود لها ولا عليها للمحافظ الديني الذي لم تنطل عليه هذه التوجيهات وتلك الوعود لأنه سياسي واقتصادي محنك.

وزيرنا هذا يقال إنه قادم من ساحة التغيير التي بحث حناجر شبابها من الهتاف لمحاربة الفساد، فكيف به أن يتخلى عن ثوريته ما بين عشية وضحاها؟! علماً أنه لم يقدم براءة ذمته بعد، فماذا سيكتب في استماراتها!؟

أما كبيرهم دولة الأخ رئيس مجلس وزراء هذه الحكومة الجديدة، وهو السياسي المحضرم المتوخى فيه احترام المسئولية الملقة على عاتقه بتجنب الصراخ على ذقون

